المجتمع المتنوع ووحدة الانتماء وأثرهما على المصالحة.

دراسة تحليلية في الجنوب الليبي

فتحي محمد محمد عيسى•

إبراهيم خليل خليفة البلعزي••

استلم بتاريخ 2022.08.24 قبل بتاريخ 2022.10.01 نشر بتاريخ 2023.01.19

الملخص:

الحمد الله الذي عمر أوطاننا بالإيمان، وأكرمها بفضائل الخير والأمن والأمان، والصلاة والسلام على النبي محمد الذي كمل الله به الدين، وأرسله رحمة للعالمين، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد: فلا شك أن العلاقة بين الوطن والمواطن علاقة فطرية، كل منهما يسعى للآخر، ويعمل من أجله، والأساس في ذلك صدق الانتماء، الذي يعد مطلبا ضروريا في الحياة، إذ به يقوم الفرد بواجباته كاملة دون إفراط ولا تفريط، فالانتماء إلى الوطن موضوع من الموضوعات المهمة والضرورية في حياة الفرد والمجتمع داخل مدن وقرى الجنوب والتي برزت الحاجة إليها في الآونة الأخيرة، حين عصف ببلادنا كثير من الفتن والمشاكل. ونسلط الضوء على موضوع الانتماء إلى الوطن من الموضوعات الشائكة، والأمور الخطيرة التي ينبغي التعاطي معها بتيقظ، والأخذ بها بحذر، والتعامل معها وفق المنهج الصحيح، بلا غلو يفسد العقيدة، أو إفراط يخرجه عن مساره الحقيقي، فهو أمر دعا إليه الإسلام وحث على فعله، وأرشد إلى الاتصاف به شريطة أن يكون وفق منهج وسطي معتدل يحفظ حقوقه، ويسير أموره، ويأخذ به إلى شاطئ الأمان ولما يسره الله لي – بفضله وكرمه – المشاركة في مؤتمر (الهوية والمتغيرات الوطنية) رأيت أن أتخذ من أهداف الورشة (المجتمع المتنوع ووحدة الانتماء واثرهما على المصالحة) حيث أن موضوع الانتماء إلى الوطن يحتل موقعا مركزيا في الفكر العالمي والثقافي بما يشكله من اعتبارات شخصية ذات علاقة بالحقوق والواجبات.

الكلمات المفتاحية – المجتمع – الانتماء- المصالحة – الجنوب الليبي.

• Email: fathimohamed@gmail.com

•• Email:i.albalazi@asmarya.com

المقدمة

البناء القانوني السليم، وسيادة القانون، وتوسيع حق المشاركة في الشؤون العامة كلها عوامل تساهم في توطيد أسباب الوحدة الوطنية، وتعمق من خيار البناء والعمران، ولا يمكن الحصول على الاستقرار والتقدم الثقافي والاجتماعي من خارج حركة المجتمع بخصوصياته وتنوعاته. لذلك فإن الإنصات إلى حقيقة التنوع والتعدد في المجتمع، هو البداية الحقيقية والخطوة الأولى في مشروع الاستقرار وبناء الوحدة الوطنية على قاعدة صلبة وذات عمق تاريخي. فالتنوع والتعدد في المجتمع ليس انقساما وتشرذما، وإنما هو حقيقة تاريخية ومجتمعية ينبغي أن ننطلق منها في عملية التوحيد والائتلاف، وتشريع قوانين وطنية جريئة، تحمي التعدد، وتتعامل معه باعتباره جزء من قوة الوطن ومنعته.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول التحديات التي تواجه أبناء المنطقة الجنوبية وتنوع المجتمع ووحدة الانتماء وأثرهما على المصالحة، وفي ظل ما تشهده ليبيا اليوم من حالة انفلات أمني، وغياب واضح لمظاهر سلطة فاعلة، وهو ما يجعل الطريق نحو المصالحة والانتماء مليئا بما هو أكثر من العقبات والتحديات.

أولاً: المشاركة وتكافؤ الفرص:

أن الحقوق الثقافية لكل تنوع اجتماعي، حق المشاركة في الحياة الثقافية الوطنية وتكافؤ الفرص، بحيث أن الإمكانات الثقافية الرسمية تصرف وتوزع بالتساوي، ويحق لكل الكفاءات والطاقات الوطنية أن تصل إلى أعلى المناصب والمسئوليات الثقافية. وأن لا تكون للانتماءات الطبيعية أو الحديثة دور في منع أو تهميش إنسان أو طرف من ممارسة دوره ومسئولياته على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغيره. فكما أن المشاركة الوطنية هي محصلة التفاعل الخلاق بين مجموع التعبيرات والمكونات المجتمع الليبي، كذلك آفاق الحياة الاجتماعية وإمكاناتها، فإنها مفتوحة للجميع بدون التنوعات والخصوصيات، وإنما على قاعدتها ومن خلال التعامل الحضاري معها تتم المشاركة في تفعيل وتنمية الحقول الأساسية في الوطن والمجتمع.

والسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحققان في أي مجتمع متنوع ومتعدد إلا على قاعدة نفي التمييز والتعامل الحضاري من كل أشكال التعددية في المجتمع ومشاركة هذه التعبيرات في البناء والإدارة وتسيير الشئون العامة، هو المؤشر الأقصى لارتقاء هذا المجتمع وتوفره على سلم مجتمعي صلب واستقرار سياسي متين، وعلى هذا نستطيع القول: أن محاولات التطهير العرقي والتمييز الطائفي والتعصب الديني وممارسة العنصرية، كلها قضايا وممارسات لا تفضي إلا إلى المزيد من التدهور الاجتماعي والفوضى السياسية والانهيار

ISSN 2710-4478 (Online) 2710 ISSN -446× (Print)

المجتمعي، فالكراهية لا تصنع استقرارا والإكراه لا يقود إلى تغيير حقائق التاريخ والمجتمع. فالمشاركة لا تحمي الجماعات الخاصة فقط، " بل تحمي المجتمع بأسره حاضرا ومستقبلا. وعدم التفرقة ليس شعارا يرفع أو مقولة تقال، بل هو نظام قانوني ينص على ذلك، وممارسة مستديمة من مختلف المواقع تؤكد على خيار المساواة واستيعاب جميع مكونات الوطن والمجتمع، ويعرّف مصطلح عدم التفرقة في القوانين الدولية والإنسانية، بأنه المساواة في الفرص أمام الأفراد دون اعتبار للجنس والدين، والعرق، والأصل الاجتماعي، واللغة والثروة. وذلك في القانون وسلوك الحكومة والأعمال الفعلية، وتؤكد التوجيهات الإسلامية على ضرورة أن يتعامل الإنسان مع الآخرين بمقتضيات العدالة. قال تعالى [ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم] (سورة فصلت، الآية 34). فالتعامل الإيجابي مع الآخرين، هو الكفيل على امتصاص تشنجهم واستيعاب سلبيتهم، فتتحول من جراء التعامل الأخلاقي الرفيع إلى معرفة متبادلة قائمة على الصدق والاحترام العميق، ونبذ كل أشكال الضغائن. وعديدة هي القصص الإنسانية التي تؤكد على هذه الحقيقة. ويكفينا أن نشير أن أخلاق الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم الراقية أدخلت الكثير من الكفار والمشركين إلى الإسلام. فأخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم ومداراته للناس وحسن تعامله معهم نقلت الكثير من الناس من موقع معاداة الإسلام إلى موقع المؤمن المدافع عنه.

فالعلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الإطار الوطني والإنساني، ينبغي أن لا تكون قائمة على أساس التمييز والمفاضلة، وإنما على قدم المساواة، والكفاءة بصرف النظر عن منبتها وأصلها هي التي تتحمل المسئولية العامة. ولقد نصت المواثيق الدولية على حق التعبيرات الدينية والثقافية والاجتماعية في التمتع بثقافتهم وممارسة شعائرهم الدينية واستخدام لغتهم، والمشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة، وفي عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالأقلية التي ينتمون إليها وتكوين اتحاداتهم والرقابة عليها، وإقامة علاقات حرة وسلمية مع سائر جماعات الوطن أو مواطني الدول الأخرى ممن يمتون لهم بصلة قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية.

ويمكن لنا تلخيص ما تم ذكره على: ان التنوع الاجتماعي حقيقة إنسانية وتاريخية، ونحن بحاجة إلى رؤية حضارية جديدة للتعامل مع هذه الحقيقة، بما يؤدي إلى توظيف هذا التنوع في سياق إثراء مفهوم الوحدة الوطنية وتعميق خيار التعايش الواحد والسلم المجتمعي.

ثانياً: الوحدة وحرية الاختلاف

فالوحدة الحقيقية ليست ضد حق الاختلاف واحترام المغاير، كما أن حق الاختلاف لا يعني التشريع للفوضى والانقسام والتشرذم. فالتنوع المحاط بالحرية والتسامح، هو الذي يصنع الوحدة، وهو الذي يضبط الاختلاف لكي لا يتحول إلى تفتت وتشظي، وهو الذي يجعل احترام المغايرين وسيلة الاستيعاب والتفاعل.

فقد مضت أزمنة التوحيد القسري وإلغاء الخصوصيات، وذلك لأن هذه التجارب البشرية لم تزد الواقع الإنساني إلا تشتتا وانقساما وحروبا. وأي فئة أو مجموعة بشرية تتطلع إلى السيادة والغلبة على قاعدة نفي التنوعات ومحاربة مظاهر التسامح والاختلاف فإن مآلها السقوط والفشل، وذلك لأن جميع القوى الإنسانية أدركت أن القهر لا يلغي حقها في التعبير عن ذاتها، وأن الاستبداد ليس سبيلا إلى التمكن والاستقرار، بل على العكس من ذلك حيث أنه هو الذي يساهم بمتوالياته الاجتماعية في تكثيف لحظات الإحساس والشعور بالذات وخصوصياتها المتعددة. فنحن مع "احترام الاختلاف بوصفه سبيلا للاتفاق، والاعتراف بالتباين بوصفه دليلا على العافية، وتأكيد أنه ما من أمل في سلام البشرية ما ظلت حضارة من الحضارات أو ثقافة من الثقافات أو أمة من الأمم تمارس قهرا سياسيا أو فكريا أو أخلاقيا على غيرها من الحضارات أو الثقافات أو الأمم بدعوى أن الطبيعة والتاريخ ميزاها على غيرها بما لا يمتلكه سواها، فمستقبل البشرية مرهون بالاحترام المتبادل، والتخلي عن رواسب التمييز العرقي أو التعصب المذهبي، والتسليم الذي لا رجعة فيه بأن إنكار الخصائص الثقافية أو الحضارية لشعب من الشعوب، إنما هو نفي لكرامة هذا الشعب وكرامة الإنسانية جمعاء.

ولكن السؤال هو: كيف نتيح لحالة التنوع أن تقودنا إلى التعايش والوحدة وليس إلى الانقسام والحروب. ولا ريب أن الإجابة على هذا السؤال المركزي، يعد من القضايا الأساسية التي تساهم في خلق رؤية جديدة لواقع التعدد والتنوع في واقعنا ومجتمعنا. وأن صون الحقوق الثقافية والسياسية للتنوعات هو السبيل الذي يوصلنا إلى أن تكون حالة التنوع طريقا للتعايش والوحدة بدل أن تكون سببا للانقسام والحروب. وما نود أن نبلوره في هذه الدراسة، هو الحقوق الثقافية للتنوعات والتعدديات المتوفرة في فضائنا الاجتماعي

ثالثاً: الحماية القانونية:

فصيانة حقوق الإنسان واحترام كرامته وخصوصياته الذاتية والثقافية، والعمل على سن القوانين والأنظمة التي تحول دون التعدي على هذه الحقوق أمر مطلوب في هذا السياق. فالاختلافات المذهبية والقبلية والعرقية والدينية، لا تبرر بأي شكل من الأشكال التعدي على حقوق الآخرين. فكل القناعات الدينية محل احترام وتقدير. والاختلاف في الفكر والانتماء، لا يقود إلى التعدي على الآخرين في وجودهم وأفكارهم، بل على

ISSN 2710-4478 (Online) 2710 ISSN -446× (Print)

العكس من ذلك، حيث إننا مأمورون دينيا من احترام الآخرين وممارسة العدل تجاههم والإحسان إليهم. فلا نحارب الآخرين بسبب أفكارهم وآرائهم، كما إننا ينبغي أن لا نمارس عملية الإقصاء والإلغاء تجاه الآخرين بفعل اختلافنا معهم في دائرة من دوائر الانتماء لدى الإنسان. فالمطلوب دائما وفي كل الأحوال، ومن كل الأطراف، هو العمل على صيانة حقوق الإنسان وعدم امتهان كرامته. فالإنسان مطلقا مصان في ذاته وكل ما يتعلق به من أمور وقضايا. "والاحترام يفوق التسامح، فهو ينطوي على موقف إيجابي تجاه الغير في تعددية خلاقة. ولا يمكن لأصحاب القرار أن يقننوا الاحترام بالتشريعات، ولا يستطيعون إكراه الناس على احترام الغير. ولكن يمكنهم أن يدعموا الحرية الثقافية باعتبارها من الدعامات التي تقوم عليها الدولة. والحرية الثقافية، على خلاف الحرية الفردية، هي حرية جماعية، فهي تشير إلى حق جماعة من الناس في أن تتخذ ما تشاء من أساليب الحياة. والحرية الثقافية هي ضمان للحرية ككل. فهي لا تحمي الجماعة وحسب، بل تحمي حق كل فرد من أفرادها. والحرية الثقافية بحمايتها لمناهج حياة الغير، وتشجع على التجريب والتنوع والخيال والإبداع " (التنوع البشري الخلاق، مصدر سابق، ص 13)

رابعاً: الانتماء وحب الوطن

ما الذي يعنيه الانتماء وحب الوطن؟ وكيف يمكن للمواطن أن يرتقي بمستوى انتمائه وحبه للوطن؟ فالشعور بالانتماء كما هو متعارف عليه ينشأ من مجموع المشاعر الفردية التي تشكل رأياً عاماً وتماسكاً وتكافلاً في السراء والضراء لمجموع الأفراد وما يربطهم بكيانهم الأممي..هذا الشعور بالانتماء يوجد لدى الحيوان في صورة غريزة تجعله يشعر من غير تفكير بالانتماء إلى القطيع الذي هو منه، وهذا الانتماء في مستوى الحيوان فيه الكثير من الغريزة وقليل من الإدراك والمعرفة، أما عند الإنسان فينقلب هذا الشعور إلى (وعي) تغذيه المعرفة والثقافة حتى ينتقل من حيز الغريزة إلى حيز التفكير المختار، وهذا الوعي الذاتي هو الذي يتحول في مراحل حياة هذا الفرد، إلى قوة، ويتميز به كل فرد مسلم على وجه الخصوص، ذلك ان الانتماء هنا هو انتماء إلى (عقيدة) بالدرجة الأولى.. ثم يتحول إلى (واقع) أي ينتقل من مستوى الشعور إلى مستوى السلوك.. ولكن ليس أي نوع من السلوك، ولكنه السلوك المضاء بنور العقيدة الإسلامية التي تشع في مختلف حنايا جسد المجتمع ومؤسساته.. وهذا ما يميزنا نحن المسلمين أن انتماءنا جميعاً في مختلف بقاع الأرض هو انتماء إلى (عقيدة سماوية) تحكم جميع المسلمين وتحولهم إلى (أخوة).. هذه العقيدة في تعاليمها المستمدة من ثوابتها ماذا يعني حق الخالق، ثم حق المعبود.. ويدخل في الإطار نفسه حق (المواطنة).. أي الترجمة الفعلية لحب الوطن.. أي واجبات هذا الفرد تجاه (الوطن) ومسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع، إذن الحديث عن الانتماء هو حديث عن المسؤولية الاجتماعية، وكما في الحديث الشريف الذي يؤكد على الأمانة والمسؤولية "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته. وكلا النمطين سيئ ولا يدخل في سياق الانتماء وحب

الوطن.. ولهذا فالحديث عن المواطنة وعن حب الوطن يرتبط بالحديث عن الفرد الواعي، الذي يستوعب حقوقه وواجباته ويدافع عنها ويسهم في تفعيلها.. والوعي الوطني هو الوعي المطلوب الذي يرتقي بالمواطن في علاقته بالوطن إلى أن يكون الإنسان الفاعل وليس الخامل.. الإنسان الذي يدرك انه مع الآخرين وليس ضدهم أو ظلهم.

وتنمية الوعي لدى المواطن، هي مسؤولية مؤسسات المجتمع ابتداء من الأسرة والمدرسة ومروراً بوسائل الإعلام وبالطبع (المسجد) محور بناء الذات الذي كان وسيبقى هو مركز التغيير الإيجابي لكل فرد وكل مواطن.. قنوات المجتمع المفتوحة بين الأفراد بعضهم البعض أو بين الأفراد ومن يمثل المؤسسات التغييرية، هو المطلب، وبناء المجتمع.. والحفاظ على ثباته وتوازن أداء مؤسساته مسؤولية الجميع.

خامساً: المصالحة الوطنية ودورها في بناء واستقرار الدولة.

عند الحديث عن المصالحة الوطنية في ليبيا تحت عنوان (المجتمع المتنوع ووحدة الانتماء وأثرهما على المصالحة) ويقتضي الأمر أن نبحث في الأسباب التي أدت إلى الانقسام الليبي الراهن، وتشخيص الواقع الذي اقتضى الحديث عنه. يبدو أن هناك قصور في تشخيص المشكلة يحول دون وضع الحلول الناجعة، فعدم معالجة جذور الانقسام أفضى إلى إخفاق المحاولات المتعددة لرأب الصدع وتعثر المصالحة، وإن من شأن مصالحة وطنية حقيقية وعميقة أن تكون هناك توافقات وطنية على بناء مؤسسات سياسية وأمنية فاعلة، تغيب وتنصهر فيها الأبعاد القبلية والمناطقية التي تقف حائلاً أمام تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في ليبي.

الفقرة الأولى: تحديات المصالحة في الجنوب. هناك تحديات مختلفة تواجه سكان الجنوب بمختلف مكوناتهم الثقافية والاجتماعية.

(أ)- تحديات سياسية وأمنية. هنا تبرز أهمية وحيوية التوصل إلى حد أدنى من الإجماع الوطني وترسيخه بما يتضمن التوافق على خارطة طريق مقبولة، وهو ما يقتضي الاحتكام إلى قواعد مختلفة تستند إلى عقد اجتماعي ـ سياسي ينبثق منه توافق وطني على أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة، ولتحقيق هذا العقد لابد من ولوج كل الأطراف في مصالحة حقيقية مع الذات أولاً وقبل كل شيء، لتطهيرها من نزعات الإقصاء فكراً وممارسة، ضد الآخرين.

(ب) – تحديات مرتبطة بتطبيق العدالة الانتقالية. إن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب توافر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وهما شرطان لا يتوفران بعد في ليبيا، إذ لا يمكن سير عجلة العدالة الانتقالية في ظل عدم الاستقرار السياسي والفوضى الأمنية وعدم الاتفاق على شكل المنظومة الإدارية التي ستساهم في

ISSN 2710-4478 (Online) 2710 ISSN -446× (Print)

سير المنظومة العدالة الانتقالية للوصول إلى أهدافها. أي أن الإشكالية الأساسية في تطبيق العدالة الانتقالية تكمن في تعثر الانتقال الديمقراطي.

الخلاصة:

إن ما تحتاج إليه ليبيا اليوم والجنوب بشكل خاص هو قيادة سياسية جديدة تؤمن بالمهمة، وتستطيع مواجهة التحدي في مهمة تاريخية لا مجال فيها للنزعات الفئوية، وتُطوّر مشروعاً خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساساً له، وتستطيع هذه القيادة التعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية، وكيفية صياغة عقد سياسي اجتماعي جديد بالاستناد إلى دستور يمثل خارطة لتنظيم الحياة السياسية.

يبدو أن النخب السياسية بتوليفتها الحالية وثقافتها وسلوكها لم يعد في جعبتها ما تقدمه في سبيل طي صفحة الانقسام وإنجاح المصالحة، فمجمل المؤشرات التي صدرت عن هذه النخب واستجابتها لاستحقاقات المرحلة الراهنة كانت سلبية، ولا تبشر بكثير من التفاؤل، كما أن هذه النخب لن تتردد في اللجوء إلى كل السبل والوسائل مهما كانت بشعة وغير إنسانية وحتى غير واقعية، (التحالفات العبثية). للاحتفاظ بسلطة ليس لها حق أبدي فيها. وأن هناك أملاً ضعيفاً في اقترابات تنتهجها بعض الأطراف المحلية المدعومة خارجيا لحلحلة الأزمة المتفاقمة وإنهاء حالة الانقسام وإنجاح المصالحة، والتي لا يمكن أن تكون واقعية إلا في حالة كانت هناك روافع قوية يترجمها الشارع الليبي تضع هذه الأطراف أمام خيار التصالح الذي لا مفر منه

الخاتمة

يتبيّن لنا من خلال ما تقدم أن ثمة تحديات تواجه عملية التنوع ووحدة الانتماء المجتمع في المصالحة الوطنية في الجنوب. وتقف عائقا كبيراً أمام تقدمها، وكلما لاح في الأفق إمكانية تحقيقها، تبرز عقبات جديدة تمنع ذلك. لقد خلقت السنوات العشر الماضية تحديات هائلة سوف تجعل تجاوز العقبات صعباً، وهو ما سيجعل المصالحة الاجتماعية أكثر صعوبة رغم أهميتها وضرورتها لإعادة الإعمار وإرساء الديمقراطية وبناء المجتمع والدولة في نهاية المطاف، وزاد الأمر سوءً أن هناك أطراف عربية وإقليمية لازالت تعبث بالمشهد الليبي وتمارس دور تعطيلي لمسار المصالحة من خلال محاولة طي صفحة اتفاق الصخيرات وفرض أمر واقع جديد في ليبيا. وهو ما يدعو إلى التفكير الجاد وبعبارات أكثر التزاما وضع خارطة طريق مبنية على أسس واضحة وبرؤية سياسية بعيداً عن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي، كأن يركز الليبيون على بناء منظومة أمنية على أسس وطنية تكون مهمتها حماية العملية السياسية والسير قدماً في المطالب الإصلاحية السياسية والاقتصادية.

التوصيات

نستخلص بعض التوصيات نابحة من هذه الورقة:

- دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مبدأ المشاركة وتكافؤ الفرص في المنطقة الجنوبية.
- أن تتحمل الأطراف الليبية مسؤولية حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية أو جغرافية وقبلية، لتجنب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق النسيج الاجتماعي وانتماء وحدة البلاد.
- بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة، والعمل على بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية على أسس وطنية تغيب وتنصهر فيها الأبعاد المناطقية والجهوية والقبلية.
- توقف بعض الأطراف الإقليمية ودول الجوار عن دعم الأطراف الليبية المتصارعة بالسلاح والعتاد، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية، وإنجاح حكومة الوفاق الوطني، ومعالجة كل الإشكالات بين الأطراف الليبية عبر الحوار السياسي بعيداً عن الاحتكام للغة السلاح.
- زيادة الجهود من أجل إنجاح القدرات الليبية وخاصة القدرات الجنوبية على تحقيق المصالحة السياسية والاجتماعية على كل المستويات. فالفرصة السانحة لمثل هذه الجهود قد لا تبقى متاحة إلى أجل غير مسمى.

ISSN 2710-4478 (Online) 2710 ISSN -446× (Print)

المراجع والمصادر

- علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية، القاهرة، دار ابن خلدون، 2012، [13]
- زاوشي صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية، وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49-50، شتاء ـ ربيع 2016، ص150-151.ص5-23.
- شريف زيتوني، بدء الحوار الليبي بتونس وتتواصل جلساته حتى الاثنين القادم، بوابة أفريقيا الإخبارية، 27 أيلول/ سبتمبر 2017.
- محمد عبدالحفيظ الشيخ، دور المتغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية، مجلة شؤون عربية، العدد166، القاهرة، صيف2016، ص61.
- الأزمة الليبية إلى أين؟ فريق الأزمات العربي، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط)، العدد الثالث عشر، آذار/مارس2017، ص14.
- راجع مقدمة كتاب: التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، المشروع القومي للترجمة (27)، 1997م)
- د. محمد عبدالحفيظ الشيخ: مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 11 الصفحة 37. جامعة الجفرة ـ ليبيا.

Diverse Society and affiliation unit and their impact on reconciliation

An analytical study of the Libyan south

Fathi Muhammad Issa

Ebrhim Khalil Alblazi

Abstract

Alhamdulillah, who decorated our homelands by faith, and honored them with the virtues of goodness, Security and safety. And prayers and peace be upon the Prophet Mohammad صلى الله عليه وسلم، through whom God perfected the religion, and sent him as a mercy to the worlds. And his family and companions, all of them. There is no doubt that the relationship between the homeland and the citizen is natural, by offering each other their sympathy and getting together the basis for that relationship which is a necessary requirement in life, As the individual achieves his duties in full without exaggeration or negligence. Libya has suffered a lot of trouble and difficulties especially the south, there is certainly that the subject of belonging to the homeland is one of the thorny subjects. It should be dealt with according to the correct approach, as shown by the Islamic law, moderate method that reserves the right, and after my participate in the scientific conference (National Identity and Its Variables) The importance of the subject of belonging to the homeland, it's The international status , including personal thoughts related to rights and duties.

ISSN 2710-4478 (Online) 2710 ISSN -446× (Print)